

**AN ASSESSMENT STUDY OF FISCAL POLICY IN THE ARAB COUNTRIES
BETWEEN THE PERIOD OF THE CORONAVIRUS CRISIS AND THE UKRAINIAN
CRISIS, FOCUSING ON THE STATE OF ALGERIA 2019_2022**

Nadjat MESSEMECHE ¹

Dr, Mohamed Kheidar University, Algeria

Siham CHAOUCHKHOUANE ²

Dr, Mohamed Kheidar University, Algeria

Abstract

In light of the continuing repercussions of the Russian-Ukrainian war and the lack of recovery from the effects of the coronavirus pandemic, countries' economies face a financial impasse due to rising inflation and rising food and energy prices. Hence the importance of the IMF's April 2022 report, As it provides an assessment of the financial and monetary conditions in the various economies of the world as well as its fiscal and monetary policy projections that could be applied in the next phase, The aim of this study is therefore to support macroeconomic policies. in order to address the full consequences of the war in Ukraine and the spillover effects on Arab economies in general and the Algerian economy in particular and how fiscal policies confronted them. The importance of the study in fiscal policy is how to control its revenues, manage its public expenditures and overcome financial pressures.

Key words: Fiscal Policy, The Arab Countries, The Ukrainian Crisis.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.21.4>

¹  nadjat.messemeche@univ-biskra.dz, <https://orcid.org/0000-0002-5927-9603>

²  siham.chaouchkhouane@univ-biskra.dz, <https://orcid.org/0000-0002-9462-3676>

دراسة تقييمية للسياسة المالية في الدول العربية بين فترة أزمة كورونا والأزمة الأوكرانية بالتركيز على دولة الجزائر 2019_2022

نجات مسمش

د.، جامعة محمد خيضر، الجزائر

سهام شاوش اخوان

د.، جامعة محمد خيضر، الجزائر

الملخص

في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وعدم التعافي من آثار وباء كورونا، تواجه اقتصادات الدول مأزقاً مالياً، بسبب تصاعد التضخم وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. من هنا، تكمن أهمية تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2022، لكونه يطرح تقييماً للأوضاع المالية والنقدية في مختلف اقتصادات دول العالم، فضلاً عن توقعاته للسياسة المالية والنقدية التي يمكن تطبيقها في المرحلة المقبلة، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى إن الدعم الذي قدمته سياسات الاقتصاد الكلي، أدى إلى انتعاش الطلب على حساب العرض، من أجل معالجة العواقب الكاملة للحرب في أوكرانيا والآثار غير المباشرة على الاقتصادات العربية بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة وكيف كانت السياسات المالية المواجهة لها. وتبدو أهمية الدراسة في وضعية السياسة المالية من كيفية التحكم في إيراداتها وتسيير نفقاتها العامة و التغلب على الضغوطات المالية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، أزمة كورونا، الأزمة الأوكرانية.

المقدمة

في ظل استمرار تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وعدم التعافي من آثار وباء كورونا، تواجه اقتصادات الدول مأزقاً مالياً، بسبب تصاعد التضخم وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. من هنا، تكمن أهمية تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2022، لكونه يطرح تقييماً للأوضاع المالية والنقدية في مختلف اقتصادات دول العالم، فضلاً عن توقعاته للسياسة المالية والنقدية التي يمكن تطبيقها في المرحلة المقبلة، خاصة مع وجود حالة من الترقب والشكوك تجاه أثر الحرب على دول العالم.

ومنذ بداية الوباء في أوائل عام 2020، أظهرت السياسات المالية للعديد من الدول مرونة غير متوقعة، إذ تم تقديم الدعم للأسر والشركات المتضررة من الحظر والإغلاق، كما تمت مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، جنباً إلى جنب مع السياسات النقدية الميسرة والاستثنائية من قبل البنوك المركزية، والتي أسهمت في منع حدوث ركود في الأسواق، إلا أن كل ذلك جاء على حساب تراكم الديون العالمية المرتفعة بالأساس. ووفقاً لتقرير صندوق النقد، فإن الدعم الذي قدمته سياسات الاقتصاد الكلي، غير المسبوقة، في ظل نقص الإمدادات الغذائية، أدى إلى انتعاش الطلب على حساب العرض، ما ترتب

عليه حدوث تضخم في العام ٢٠٢١، إضافة إلى تغير السياسات المالية، والتي تضمنت رفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم في الأسواق، لتصبح بذلك قضية تخفيض العجز والديون هي المتصدرة للمشهد العام للعديد من اقتصادات الدول.

إشكالية البحث: كيف استطاعت حكومات الدول العربية من التحكم في سياساتها المالية في ظل الحرب الأوكرانية مع وجود لآثار اقتصادية واجتماعية التي خلفتها أزمة كورونا ؟

من أجل معالجة هذه الاخيرة يتم طرح الفرضية التالية: لقد اتبعت الدول العربية سياسة ترشيد النفقات على حساب إيراداتها سواء الدول النفطية او غير النفطية.

هدف البحث:

تطرح الحرب في أوكرانيا تأثيراً متبايناً لحالة عدم اليقين التي تعيشها الدول كافة، حيث سيكون التأثير الأكبر على الأسواق الناشئة والبلدان النامية ذات الدخل المنخفض بسبب ارتفاع الأسعار الدولية، خاصة أنهم مستوردون للطاقة والغذاء بشكلٍ كلي. أن العديد من هذه البلدان واجهت تداعيات بسبب الوباء خلال الفترة السابقة، وليس لديها مجال مالي كبير للحد من هذه الصدمات الجديدة، وأن المستفيد الأكبر من هذه الأزمة سيكون بعض مصدري السلع الأساسية، وكبار مصدري النفط بشكل خاص في ظل المكاسب الكبيرة التي سيحصلونها.

أهمية البحث:

اتخذت البلدان تدابير للحد من ارتفاع الأسعار المحلية (تخفيض الضرائب أو سحب الدعم المالي)، وهو ما يندر بتفاقم الاختلالات العالمية بين العرض والطلب، وبالتالي، زيادة الضغط على الأسعار الدولية، ونقص سلع الطاقة والغذاء، وهو ما سيضر بمزيد من البلدان منخفضة الدخل المعتمدة على الاستيراد. إلى جانب ما قدمته العديد من الحكومات من إعانات أو تحويلات مالية داعمة، مما قد ينطوي على تكاليف مالية كبيرة.

منهجية البحث:

يعتمد هذا التقرير بشكل أساسي أسلوب المنهج الوصفي. ويقوم الباحث بمراجعة الوثائق والتقارير ذات العلاقة بالموضوع خال الفترة السابقة. كما يتم الاطلاع على البيانات الثانوية المنشورة من قبل الأجهزة والمؤسسات المختصة برصد البيانات المالية والاقتصادية. وأخيراً، تم تصميم قائمة بأسئلة مركزة وموجهة لعدد من المؤسسات في الدول المستهدفة من أجل الوصول إلى فهم أدق لموضوعة الدعم في المنطقة العربية.

أولاً: دور الحكومة كداعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أعقاب جائحة كوفيد-19

نتيجة التغيرات التي شهدتها فكرة العقد الاجتماعي على مستوى العالم في أعقاب جائحة كوفيد-19، شهد دور الدولة تنامياً واضحاً في الدول العربية بداية من عام 2020، حيث لعبت الحكومات العربية دوراً مهماً في التخفيف من حدة التبعات الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن الجائحة وتبنت حزم للتحفيز بلغت قيمتها 281 مليار دولار أمريكي حتى نهاية الربع الأول من عام 2021 بهدف دعم الأسر والشركات وتعزيز مرونة وديناميكية الاقتصادات العربية مول 49 في المائة منها من الموازنات الحكومية (تقرير افاق الاقتصاد العربي). تميز هذا العقد الاجتماعي وبخلاف العقود السابقة بتركيز دور الدولة على وجه الخصوص ومن خلال السياسة المالية على عدد من المجالات على النحو التالي:

- الإبقاء على الوظائف:

شهد هذا العقد ولأول مرة على مدار العقود السابقة، تدخل غير مسبوق للدولة لدعم الإبقاء على الوظائف بشكل مباشر في القطاعين العام والخاص. في هذا السياق، ساهمت تدخلات الدولة في الإبقاء على الوظائف من خلال العديد من التدابير من بينها تأجيل سداد أقساط القروض المستحقة على الشركات للقطاع المالي، وتقديم تسهيلات عديدة من قبل البنوك المركزية ووزارات المالية للشركات لتعزيز قدرتها على الوفاء بنفقاتها التشغيلية، لاسيما بند الأجور ورأس المال العامل، إضافة إلى قيام الحكومات في بعض الدول العربية بسداد مستحقات العاملين في القطاع الخاص بهدف الإبقاء على الوظائف خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19، خاصة في الدول العربية التي يتوفر لديها حيز مالي.

ففي السعودية قامت وزارة المالية من خلال برنامج "ساند" بدعم سداد 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة 9 مليار ريال. كذلك ساهمت الإجراءات الحكومية المتبناة في البحرين في التخفيف من تداعيات جائحة كوفيد-19 على قطاع الشركات من خلال دفع أجور البحرينيين المؤمن عليهم، وهو ما أسفر في الدولتين عن دعم التوظيف واحتواء الزيادة في معدلات البطالة الناتجة عن الجائحة.

- دعم الفئات الهشة:

كذلك اتجهت الدول العربية وفي إطار هذا التحول في العقد الاجتماعي إلى تعزيز مستويات الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شموليتها بشكل كبير. من جانب آخر انصبت كذلك تدخلات المالية العامة في عدد من الدول العربية التي تتسم بارتفاع مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي والتشغيل على دعم العاملين في القطاع غير الرسمي من خلال ما يشبه برامج الدعم المعمم (UBI) التي استهدفت فئة العمالة الموسمية، والعمالة في القطاع غير الرسمي ومنحها مساعدات اجتماعية شهرية خلال فترة انتشار الوباء على غرار ما تم تبنيه في بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب.

ففي مصر، وفي ظل مساهمة القطاع غير الرسمي بنحو 63 في المائة من العمالة، وما يتراوح بين 30 و40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 90 في المائة من المنشآت (سيرج)، قررت الحكومة في إطار خطة شاملة لضمان الأمان والحماية الاجتماعية لهذه الفئة صرف علاوة استثنائية شهرية بقيمة 500 جنيه من الموازنة العامة للدولة لكل فرد من العمالة غير الموسمية المسجلة في قواعد بيانات مديريات القرى العاملة بالمحافظات.

في المغرب، قررت لجان اليقظة الاقتصادية التي شكلت لصياغة التدابير المخصصة لتجاوز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء توسيع نطاق شمولية المستفيدين من برنامج الحماية الاجتماعية "راميد" ليشمل الأسر التي تعمل في

القطاع الغير الرسمي والتي تضررت دخولها جراء الجائحة بمنحها مساعدات شهرية تتراوح قيمتها بين 800 و1200 درهم، ممولة من صندوق محاربة جائحة كورونا الممول من الحكومة والقطاع الخاص (وزارة الاقتصاد و المالية و اصلاح الادارة). من جانب آخر شملت تدخلات المالية العامة توجه الدولة بشكل مباشر لدعم الأنشطة الاقتصادية من خلال تقديم الضمانات المالية للقروض الممنوحة من المؤسسات المالية لعدد من القطاعات الاقتصادية سواء تلك المتأثرة بالأزمة (السياحة والطيران)، أو بعض القطاعات التي تدعم مستويات المرونة الاقتصادية (القطاعات الاقتصادية المساندة للتحوّل الرقمي)، والمعززة لمستويات الناتج والتشغيل (قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بهدف تقوية الموقف المالي للشركات العاملة في هذه القطاعات وتمكينها من مواجهة الأزمة بدون الاستغناء عن العمالة.

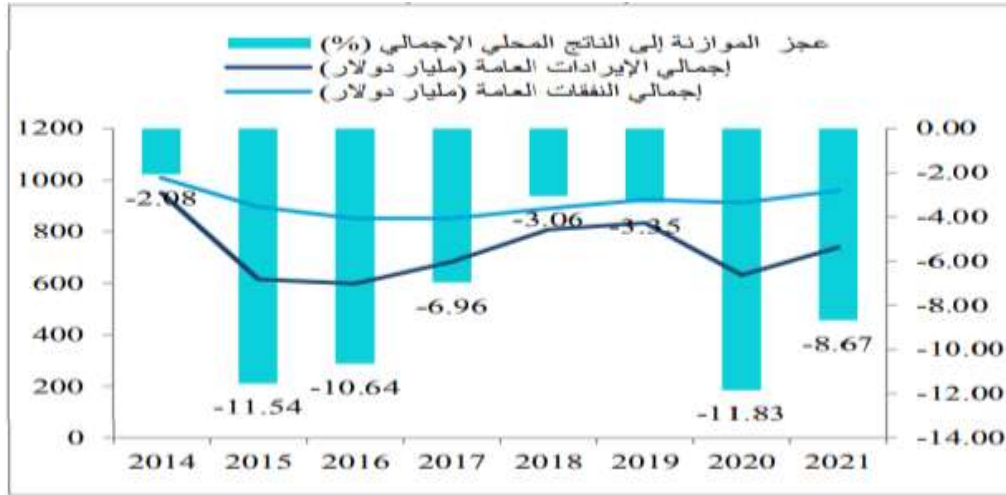
- تشجيع التحوّل الرقمي:

كم انصب دور الدولة على تشجيع عملية التحوّل الرقمي في الدول العربية على عدد كبير من الأصعدة خاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الحكومية والتحوّل نحو الحكومات الذكية، وهو ما ترجمه على سبيل المثال توجه عدد من الدول العربية لتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الالكترونية في خطوة تستهدف زيادة مستويات كفاءة الخدمات وترشيد مستويات الإنفاق العام.

ففي هذا الإطار، سرعت الإمارات - على سبيل المثال- من خططها لإجراء عملية إعادة هيكلة مؤسسية تم الاضطلاع بها مؤخراً، كان احد أهدافها ضمان السرعة والمرونة في التكيف مع الوضع الجيد الذي فرضه انتشار جائحة كورونا بما يشمل إعادة هيكلة ودمج الوزارات والجهات لتقليل الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءة الإنفاق العام. يشمل الهيكل الجديد إغلاق 50 في المائة من الجهات الاتحادية مع هيئات أو وزارات أخرى. (khoori)

رغم توافق هذا التغيير في ملامح العقد الاجتماعي لدور الدولة في الدول العربية مع طموحات وتطلعات المواطنين في أعقاب جائحة كوفيد-19، إلا أن ذلك الاقتراب قد جاء على حساب اعتبارات استدامة أوضاع الموازنات العامة في عدد من الدول العربية التي كانت قد نجحت في السابق في تنفيذ إصلاحات لتحقيق الانضباط المالي والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام تكلفت في مجملها بانخفاض نسبة عجز الموازنة العامة المجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11 في المائة في عام 2015 إلى حوالي 1.6 في المائة في عام 2019، وذلك قبل أن تقفز نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.4 في المائة في عام 2020 بما يعكس العبء المالي الكبير الذي تحمّله الموازنات العربية للتخفيف من حدة الركود الناتج عن الجائحة على الأفراد والشركات.

شكل رقم (1): نسبة عجز الموازنة المجمعة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2014-2021)*



المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

ثانيا: توقعات الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية في ظل الازمة الاوكرانية

يتوقع أن يستمر انخفاض العجز في الموازنة العامة المجمعة للدول العربية في عام 2022 ليلعب 204 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي جراء الزيادة المتوقعة للإيرادات النفطية، خاصة في ظل توقع تحسن الأوضاع المالية وتراجع العجز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2022، إذ من المتوقع أن تحقق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فائضا في عام 2022 لأول مرة منذ موجة انخفاض أسعار النفط في 2014. غير أنه من المتوقع استمرار عجوزات الموازنات في مجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط والدول العربية المستوردة للنفط عند مستويات مرتفعة تقدر نسبيا عام 2022.

بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة، تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات العامة في دول المجموعة بحوالي 108 مليار دولار لتبلغ حوالي 642 مليار دولار أمريكي في عام 2021. كما يتوقع أن يستمر هذا التحسن في عام 2022 بزيادة تبلغ 13.3 في المائة. كذلك، من المتوقع ارتفاع الإنفاق العام بحوالي 4 في المائة في عام 2022، مقارنة بانخفاض بنحو 1.6 في المائة عام 2021. لذلك، يتوقع أن يستمر انخفاض عجز المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط، ليسجل حوالي 1.14 في المائة في عام 2022، مقارنة بنحو 3.9 في المائة في عام 2021. يأتي هذا خاصة في ظل توقع تحقيق فائض في الموازنة العامة لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (انظر الملحق)

1_ الدول العربية المصدرة للنفط:

تشير التقديرات إلى ارتفاع الإيرادات العامة في دول المجموعة بحالي 108.39 مليار دولار أمريكي لتبلغ حوالي 641.96 مليار دولار عام 2021، أي بزيادة بحوالي 20.31 في المائة. كما يتوقع أن يستمر هذا التحسن في عام 2022 بزيادة قدرها 13.35 في المائة (حوالي 85.72 مليار دولار). في مقابل ذلك، ستعرف النفقات العامة ارتفاعا بحوالي 3.98 في المائة في عام 2022، لتبلغ نحو 752.7 مليار دولار أمريكي. كنتيجة لذلك، يتوقع أن يستمر انخفاض عجز المالية العامة للدول العربية المصدرة للنفط مجتمعة، ليسجل حوالي 1.1 في المائة في عام 2022، مقارنة بنحو 3.97 في المائة حسب

البيانات الختامية لعام 2021. يأتي هذا خاصة في ظل توقع تحقيق فائض في مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

غير أنه بالنظر إلى الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط في مارس 2022، نتيجة التطورات الدولية الحالية، فيرتقب أن تتحسن الإيرادات النفطية بصفة كبيرة، مما سيعزز الفوائض في بعض الدول ويعمل على تخفيض العجز في باقي الدول المصدرة للنفط التي كان من المتوقع مسبقاً تحقيقها لعجزات في الموازنات العامة. إلا أن هذا التحسن يبقى رهين مواصلة إجراءات ضبط وترشيد الإنفاق التي انتهجتها أغلب دول المجموعة.

وتم اختيار الدول الآتية:

السعودية: تبنت الحكومة سياسات متوازنة تمثلت في تقديم دعم قوي للقطاع الصحي والقطاع الخاص المتضرر من الأزمة، انعكست إيجاباً على تعافي الاقتصاد. تأتي الميزانية للعام المالي 2022 داعمة لاستمرار تعزيز الاستدامة المالية بعد الجائحة واستكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية. في هذا الإطار، تتوقع الحكومة في عام 2022 استمرار التعافي التدريجي في النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على المبادرات التي تم تنفيذها سابقاً. تتضمن التقديرات أثر التطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن عمليات التحصيل الذي ساهم في رفع مستوى الالتزام لدى المكلفين. على المدى المتوسط، تعترم الحكومة في ميزانية العام المالي 2022، استمرار الإنفاق على الخدمات الحكومية، والبنية التحتية، والبرامج الاجتماعية، إضافة إلى برامج أخرى ضمن " رؤية المملكة العربية السعودية 2030"، والمشاريع الكبرى، التي من شأنها تحقيق تغييرات هيكلية إيجابية في هذه القطاعات، وغيرها من المشاريع والإصلاحات.

يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2021 نحو 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما ينتظر أن يتم تحقيق فائض في الميزانية في عام 2022 يفوق 90 مليار ريال سعودي (أي ما نسبته 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وبحوالي 27 مليار ريال سعودي في عام 2023. يأتي ذلك نتيجة الارتفاع في الإيرادات العامة خاصة في عام 2021 بحوالي 80 مليار مقارنة بتوقعات عام 2021 قبل أن تنخفض بحوالي 77 مليار ريال في عام 2022. في مقابل ذلك، ساهم تراجع المصروفات نتيجة جهود الضبط المالي في تحقيق الفائض المتوقع لعامي 2022 و2023، حيث يتوقع تراجع الإنفاق بحوالي 84 مليار ريال، و14 مليار ريال في عامي 2022 و2023 على التوالي.

غير أن اتجاه أسعار النفط لارتفاع نحو مستويات كبيرة، في ظل التطورات الدولية الحالية، سيعزز من فوائض الميزانية، التي من المقرر توجيهها لتعزيز الاحتياطات الحكومية ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة والنظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الإستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وسداد جزء من الدين العام، من خلال تقوية المركز المالي للدولة لمواجهة الأزمات.

لتلبية الاحتياجات التمويلية المقدرة لعامي 2022 و2023، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق إستراتيجية متوسطة المدى للدين العام. من المتوقع أن يستقر حجم الدين العام في عامي 2022 و2023 عند مستواه لعام 2021 نتيجة التوقعات بتحقيق فائض في الميزانية، مع توقع انخفاض نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بفعل انتعاش النمو، من 30.0 في المائة عام 2021، إلى 25.9 في المائة في عام 2022 و26.9 في المائة في عام 2023. كما سيتم الاقتراض لسداد أصل الدين الذي يحل أجل سداد مستقبلاً أو لاستغلال الفرص المواتية في السوق لدعم الاحتياطات الحكومية خلال العام 2022 وعلى المدى المتوسط، من خلال وضع آليات وضوابط لتعامل مع الفوائض المالية المتوقع تحقيقها ووضع محددات عليا ودنيا للاحتياطات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي

الإجمالي لدعم الاقتصاد والملاءة المالية. إضافة إلى تمويل مشاريع رأسمالية لتسريع إنجازها من خلال الإصدارات السنوية، وإمكانية النظر في عمليات تمويلية استباقية حسب أوضاع الأسواق. (وزارة المالية السعودية، صندوق النقد العربي)

الجزائر: يحتوي قانون المالية لعام 2022 على تدابير عدة لدعم الاستثمار في كثير من القطاعات، وإصلاح شامل لمعدلات ضريبة الدخل الإجمالي لتخفيض هذه الضريبة، وإنشاء تعويض وطني لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض سيحل محل نظام الدعم المعمم. يستند إطار الاقتصاد الكلي الذي اعتمدت عليه التوقعات للفترة (2022-2024) على سعر مرجعي للبرميل النفط 45 دولاراً، وسعر السوق 50 دولاراً للبرميل، وهي أسعار متواضعة للغاية مقارنة بالمستويات المسجلة لأسعار النفط خلال عام 2022.

كما بنيت تقديرات الموازنة على تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2022، وحوالي 3 في المائة في 2023 و2024، إضافة إلى افتراض معدل تضخم بحدود 3.7 في المائة في عامي 2022 و2023، و3.8 في عام 2024.

استناداً إلى هذه الفرضيات، يتوقع أن تبلغ الإيرادات العامة في عام 2022 حوالي 5683.2 مليار دينار جزائري، بانخفاض طفيف عن توقعات الحساب الختامي لعام 2021 الذي سجل 5858 مليار دينار، قبل أن تعود للارتفاع لتبلغ 5867 و6084 مليار دينار في عامي 2023 و2024 على التوالي. يرتبط هذا الأداء بمتوسط النمو السنوي للقطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 3.7 في المائة خلال الفترة (2022-2024) مقارنة بحوالي 3.2 في المائة في قانون المالية التكميلي لعام 2021. كما يعزز توقع الإيرادات العامة الإجمالية اتجاه الإيرادات العادية التي ينتظر أن تسجل انخفاضا بنسبة 8.95 في المائة في عام 2022، وتنمو في عامي 2023 و2024 بحوالي 2.2 في المائة و3.7 في المائة على التوالي. في المتوسط، يتوقع أن تنمو إيرادات الضرائب بنسبة 3 في المائة خلال الفترة (2022-2024)، كما يتوقع زيادة إيرادات النفط (الضرائب على النفط) بنسبة 9 في المائة في 2022 و5 في المائة في 2023 وحوالي 4 في المائة في 2024.

من جانب الإنفاق، يتوقع أن تبلغ النفقات العامة حوالي 9858.4 مليار دينار في عام 2022، بزيادة قدرها 14.1 في المائة مقارنة بالتوقعات الختامية لعام 2021، وحوالي 9682 مليار دينار عام 2023، ونحو 9822 مليار دينار عام 2024. في هذا الإطار، يتوقع أن ترتفع النفقات الجارية بنسبة 4.6 في المائة في المتوسط خلال الفترة (2022-2024)، لتصل إلى 6311.5 مليار دينار في 2022، و6273.7 مليار دينار في 2023، و6451.2 مليار دينار في 2024. كما يتوقع أن ترتفع النفقات الرأسمالية في عام 2022 بنسبة 19.1 في المائة، مقارنة بالتوقعات الختامية لعام 2021 لتبلغ حوالي 3547 مليار دينار جزائري، ثم تنخفض بحوالي 4 في المائة و1 في المائة في عامي 2023 و2024 على التوالي.

حسب هذه التوقعات يرتقب أن يزداد عجز الميزانية في عام 2022 ليبلغ 4175.2 مليار دينار، مقارنة مع توقعات الحساب الختامي التي تحدد العجز بحدود 2784.6 مليار دينار، قبل أن يعاود الانخفاض تدريجياً في ما بعد. (قانون المالية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21_16)

تجدر الإشارة إلى أن توقعات قانون المالية التي بنيت على سعر مرجعي للنفط بقيمة 45 دولاراً للبرميل، لم تأخذ في الاعتبار التطورات الدولية الجديدة والتي رفعت أسعار النفط. لذلك، يتوقع بالنسبة للجزائر كما باقي الدول المصدرة للنفط، أن تؤدي الإيرادات النفطية الفائضة عن الأسعار المرجعية المعتمدة، إلى تعزيز أوضاع المالية العامة، وخفض العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة. (انظر الملحق 1)

2_ الدول العربية المستوردة للنفط:

بالنسبة لمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، يتوقع أن يستقر العجز في عام 2022 في حدود 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض طفيف بحوالي 0.6 نقطة مئوية عن عام 2021، خاصة في ظل الإصلاحات التي تواصلها هذه الدول لتحسين أوضاع المالية العامة، مع عودة التعافي الاقتصادي في كثير من دول المجموعة في عام 2021، ومواصلة رفع إجراءات الإغلاق وعودة الأنشطة الاقتصادية المتضررة كثيرا من الجائحة كأنشطة السياحة والنقل الدولي مع انحسار موجة المتحور أوميكرون واستفادة بعض دول المجموعة من تلقيح عدد أكبر من السكان.

إلا أن التطورات الدولية الحالية ستطرح تحديات جديدة أمام موازنات دول المجموعة، نتيجة موجة الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية. بالفعل، تعتبر الدول المستوردة للنفط أهم متضرر من موجة الارتفاع في الأسعار الحالية، سواء أسعار النفط ومشتقاته أو أسعار القمح ومشتقاته بحكم كون معظم هذه الدول تستورد بالإضافة إلى مواد النفط والغاز، معظم حاجياتها من القمح و مشتقاته. كما تواجه إضافة إلى المخاطر الناتجة عن ارتفاع الأسعار كذلك تحديات كفاية المخزون من القمح في ظل عدم اليقين حول الإمدادات المستقبلية من هذه السلعة الأساسية. لذلك، ربما تضطر أغلب الدول إلى تعديل موازنتها لتساير الحاجيات التمويلية المتزايدة جراء هذه المستجدات، خاصة مع الأوضاع الضبابية وحالة عدم اليقين السائدة حاليا على مستقبل الأسعار وإمدادات التموين.

التطورات على مستوى دول المجموعة: تم اختيار الدول

_ مصر: يركز مشروع موازنة 2022/2021 على استمرار تنفيذ الإصلاحات المالية والنقدية والاقتصادية المهمة في إطار الإستراتيجية الحكومية (2020/2019 - 2023/2022). يهدف قانون المالية للعام المالي 2022/2021 إلى الحفاظ على استدامة الانضباط المالي وخفض المديونية الحكومية، ومساندة ودعم النشاط الاقتصادي خاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، ودفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، والتركيز على دفع أنشطة التنمية البشري خاصة في مجالي الصحة والتعليم.

اعتمد مشروع موازنة العام المالي 2022/2021 على افتراض معدل نمو بحوالي 5.4 في المائة، ومتوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية بنسبة 13.2 في المائة، ومتوسط سعر برميل النفط بحدود 60 دولارا للبرميل، إضافة إلى افتراض متوسط سعر القمح الأمريكي بحوالي 255 دولارا للطن، متضمنا تكلفة الشحن والنقل. يستهدف مشروع الموازنة العامة للعام المالي 2022/2021، تحقيق فائض أولي قدره 1.5 من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يصاحبه خفض كل من عجز الموازنة إلى 6.7 في المائة، وخفض في نسبة دين أجهزة الموازنة إلى نحو 89.5 في المائة، ذلك نتيجة استمرار تطبيق إجراءات الضبط المالي. حيث يتكون من الدين الداخلي بنسبة 71.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي بنسبة 18.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. في نفس السياق، يتوقع أن يصل إجمالي الفوائد في ميزانية 2022/2021 إلى 579.6 مليار جنيه، منها 554.6 مليار عبارة عن فوائد محلية و25 مليار جنيه فوائد أجنبية.

في ظل هذا التوجه، يتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1365 مليار جنيه مصري، بزيادة قدرها 22 في المائة عن ما هو مقدر للعام المالي 2021/2020. تأتي هذه الزيادة خاصة من الإيرادات الضريبية التي يتوقع أن تزداد من حوالي 831 مليار جنيه إلى نحو 983 مليار جنيه والإيرادات غير الضريبية من حوالي 286 مليار جنيه إلى حوالي 382 مليار جنيه

بين العامين الماليين 2021/2020 و 2022/2021 على التوالي. (البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2021\2022)

في مقابل ذلك، يتوقع أن يرتفع إجمالي المصرفوات العامة بنحو 13.8 في المائة، من حوالي 1614.7 مليار جنية إلى حوالي 1837.7 مليار جنية بين العامين الماليين 2021/2020 و2022/2021.

تونس، تم تقدير حجم ميزانية الدولة لعام 2022 بنحو 57.3 مليار دينار تونسي، أي بزيادة حوالي 3.2 في المائة عن النتائج المحدثة في قانون المالية المعدل لسنة 2021. اعتمدت تقديرات ميزانية الدولة لسنة 2022 على النتائج المتوقعة لسنة 2021 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية، حيث تم اعتماد 2.6 في المائة كمعدل نمو لسنة 2022، ومعدل الأشهر الأخيرة لسنة 2021 لسعر صرف الدولار لكامل عام 2022، واعتماد متوسط سعر برميل النفط في حدود 75 دولار مقابل 70 دولار تم على أساسه إعداد الميزانية المعدلة لسنة 2021.

نتيجة لذلك، تم تقدير الموارد الذاتية لسنة 2022 بحوالي 38.6 مليار دينار، أي بزيادة بنسبة 12.1 في المائة مقارنة مع تقديرات قانون المالية المعدل لسنة 2021. تتوزع هذه الإيرادات بين إيرادات ضريبية بمبلغ 35.1 مليار دينار وإيرادات غير ضريبية بحوالي 3.1 مليار، ثم هبات خارجية بحدود 460 مليون دينار. استند توقع الإيرادات على مجموعة من العوامل والإجراءات، تمثلت في، تعبئة 300 مليون دينار كمداخيل المصادرة والتخصيص، ومواصلة خطة الإصلاح الشامل للمنظومة الضريبية بغية تبسيط النظام الضريبي، وتخفيف العبء الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية، وتعبئة موارد الدولة الذاتية أخذاً في الاعتبار وضعية المؤسسات المتضررة من الجائحة. (مشروع ميزانية الدولة)

فيما يخص النفقات، يرتقب أن تبلغ حوالي 47.2 مليار دينار في 2022، بزيادة قدرها 6.6 في المائة مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021. تنبئ هذه الزيادة بالأساس على، رصد اعتمادات لنفقات التأجير في حدود 21.6 مليار دينار في مقابل 20.3 مليار دينار في عام 2021 أي بزيادة قدرها 6 في المائة، ورصد حوالي ملياري دينار لنفقات التسيير مقابل 2.2 مليار دينار لعام 2021 أي بانخفاض قدره 199 مليون دينار. كذلك، تخصيص حوالي 7.3 مليار دينار للدعم مقابل حوالي 6 مليار متوقعة لعام 2021، تهم خاصة المحروقات والكهرباء بحوالي 2.9 مليار، مقابل 3.3 مليار مقدرة بقانون المالية المعدل لسنة 2021. تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار مفعول الإجراءات المتخذة للحد من حجم الدعم وكذلك تقديرات الإنتاج والاستهلاك وفرضيات سعر الصرف وسعر النفط. إضافة إلى إجراءات مبرمجة في عام 2022 تخص دعم المواد الأساسية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 71.4 في المائة من حوالي 3.8 مليار، إلى 2.2 مليار بين عامي 2021 و2022. في مقابل ذلك، يتوقع انخفاض طفيف في نفقات دعم النقل المدرسي (2 في المائة) وانخفاض ضئيل في النفقات الاستثمارية (أقل من 1 في المائة). (البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2021\2022)

كنتيجة لذلك، تم حصر مستوى عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة في حدود 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإنتاجي، مقابل 8.3 في المائة متوقعة لعام 2021، وهو ما يستدعي حاجيات تمويل في حدود 18.7 مليار دينار. كما يتوقع بلوغ حجم الدين العمومي لعام 2022 حدود 114.4 مليار دينار، ممثلاً بنسبة 82.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 85.6 في المائة مقدرة بقانون المالية المعدل لعام 2021.

ثالثاً: نظرة مستقبلية لدور المالية العامة في الدول العربية:

تجددت في ضوء جائحة كوفيد-19 الدعوات إلى عقد اجتماعي توافقي يلبي طموحات الشعوب العربية تشارك في صياغته كافة شرائح المجتمع والمنظمات المدنية، وقطاعات الأعمال، وعقد اجتماعي احتوائي لا يستبعد أي فئة من فئات

المجتمع، ويستهدف تحقيق غايات وطنية مشتركة تتمحور حول تحقيق مستويات نمو اقتصادي شامل ومستدام ومتوازن بيئياً يراعي حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتضمن تحولا جذريا في معاملة الدولة لمواطنيها في إطار علاقة مؤسسية تحكمها المسؤولية والشفافية والنزاهة باتجاه ضمان العمل اللائق، والمساواة بين الجنسين، والعدالة بين الأجيال وفئات المجتمع المختلفة.

لابد وان تتم صياغة العقد الاجتماعي وفق عملية تشاركية تشمل كافة فئات المجتمع من خلال آليات قد تختلف من دولة إلى أخرى. فقد يصاغ من خلال الدساتير في الدول التي تسمح أنظمتها السياسية بذلك، وينص فيها على الأولويات الأساسية للمواطن التي يجب على الدولة أن تعمل عليها، ذلك على غرار الدستور المصري وعدد من الدساتير العربية الأخرى التي تنص على حق المواطنين في الحصول على مستويات لائقة من خدمات التعليم والصحة. ففي إطار الدستور المصري على سبيل المثال تلتزم الدولة في سياق الموازنة العامة للدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. أو قد تتم عملية صياغة العقد الاجتماعي الجديد من خلال عملية مجتمعية تشاركية تجمع ما بين كافة فئات المجتمع والقطاع الخاص والشباب ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات المهنية من خلال سلسلة من الحوارات المجتمعية المعلنه في كافة وسائل الإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الاجتماعي لضمان تأييد المواطنين لمؤسسات الدولة في إطار سعيها لتحقيق الغايات المنشودة للعقد الاجتماعي الجديد، وتحمل المواطنين للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تواجههم لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة على اختلاف أنواعها.

في المجمل، لابد وان تفضي عملية صياغة العقد الاجتماعي إلى تحديد الأولويات المجتمعية ودور الحكومة من خلال سياستها المختلفة لتحقيق هذه الغايات. كما تتسع أيضا لتشمل الأدوار المناطة بالمواطنين الذين يتعين عليهم المشاركة الايجابية في تحقيق غايات هذا العقد من خلال العديد من الأدوار لعل من أهمها امتثالهم للضرائب المفروضة عليهم لتعزيز قدرة الحكومة على تلبية استحقاقات العقد الاجتماعي، إضافة إلى دور القطاع الخاص في إطار المسؤولية الاجتماعية (Corporate Social Responsibility).

في الواقع، يقع على عاتق السياسة المالية دورا كبيرا في إطار هذا التحول وهو ما نوضحه في الأجزاء التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة

يعتبر تحقي العدالة الاجتماعية وتقليل أوجه عدم المساواة صلب أي عقد اجتماعي ناجح، فالفئات الضعيفة والهشة في أي مجتمع لن يمكن لها البقاء وتأمين سبل العيش الكريم بدون مؤازرة الدولة لها. وإذا كان ذلك هو الوضع في الحالات الاعتيادية، فإن تلك الفئات على وجه الخصوص تواجه تداعيات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في أوقات الجوائح والأزمات وهو ما يستلزم تركيز الدولة على دعم هذه الفئات.

فبحسب تقديرات الأمم المتحدة، أدى انتشار الجائحة إلى زيادة في عدد الفقراء في الدول العربية بنحو 14.3 مليون نسمة ليبلغ العدد الإجمالي للفقراء نحو 115 مليون نسمة بما يمثل ربع سكان الدول العربية، ومعظم الزيادة في أعداد الفقراء التي حدثت في أعقاب الجائحة كانت مركزة في أوساط الطبقات المتوسطة وهو ما من شأنه أن يؤثر على التماسك الاجتماعي لهذه المجتمعات. من جهة أخرى، أدت الجائحة إلى ارتفاع في أعداد العاطلين عن العمل بلغ ذروته في الربع الثاني من عام 2020 (نحو 17.0 مليون وظيفة بدوام كامل)، فيما أسفرت في المجمل عن فقدان 5 ملايين وظيفة بدوام كامل في عام 2020. تحملت بعض الفئات دون غيرها العبء الاقتصادي والاجتماعي الأكبر للجائحة ممثلة في فئات

الشباب والإناث وذوي الدخل المحدود والمتوسط، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والمهاجرين. فعلى سبيل المثال، كان الشباب معرضون لفقدان الوظائف نتيجة للجائحة بخمسة أضعاف الفئات الأخرى. في حين أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأدنى في العالم بنسبة 25 في المائة، وأكثر من 39 في المائة من الشباب العربيات عاطلات عن العمل. كما أن المرأة في الدول العربية تمثل نحو 62 في المائة من العاملين في القطاع غير الرسمي الذي تعرض لفقدان كبير للوظائف. (the impact of COVID_19 on the arab region an opportunity to build back better)

كما زادت الجائحة من أوجه عدم المساواة في الدول العربية والتي كانت بالفعل قد سجلت مستويات مرتفعة في بعض الدول العربية قبل انتشار الجائحة. حيث زاد انتشار الفيروس من مستويات عدم عدالة توزيع الثروة في المنطقة التي كان لديها بالفعل وقل انتشار الجائحة أعلى مستوى تفاوت في توزيع الثروة عالمياً، حيث تحمل 90 في المائة من سكان الدول العربية من ذوي الدخل المنخفض والمتوسط التبعات الأكبر للجائحة، في حين للم تتأثر كثيراً مستويات معيشة أعلى 10 في المائة من السكان البالغين، الذين يمتلكون 76 في المائة من الثروة بالجائحة، مما عمق من مستويات التفاوتات الحالية التي تشهدها الدول العربية. (arab region an the impact of COVID_19 on the) (opportunity to build back better

يلقى على عاتق السياسة المالية مسؤولية تقليل التفاوت في توزيع الدخل بناء على الدور الكبير الذي تلعبه أدوات السياسة المالية المختلفة على صعيد جانبي الإيرادات والنفقات بشكل يقلل من مستويات عدم العدالة ويقلل مستويات التفاوت في توزيع الدخل ذلك بما يشمل:

- تصاعدية النظم الضريبية ورفع الحد الأدنى للإعفاء من ضريبة الدخل.
- دعم شبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها.
- زيادة مستويات الإنفاق على تعزيز مستويات رأس المال البشري خاصة فيما يتعلق بالإنفاق على الصحة والتعليم.
- تبني تدخلات مالية موجهة لحفز نشاط المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج الأشغال العامة لاسيما في المناطق الريفية والواعدة بهدف تشجيع خلق الوظائف وتوليد الدخل.
- تبني برامج الدخل الأساسي المعمم Universal Basic Income مع استهداف دقيق للشرائح الأكثر احتياجاً للاستفادة من هذه البرامج.

- تحقيق التماسك الاجتماعي:

أحد غايات العقد الاجتماعي التي يجب أن يكون للمالية العامة دوراً أساسياً في تحقيقها يتمثل في تحقيق التماسك الاجتماعي من خلال تقوية وتوسيع نطاق شمولية شبكات الحماية الاجتماعية التي تعتبر من أهم دعائم تقوية قدرة المجتمع على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاجتماعية. فالدلائل تشير إلى إن الدول التي سجلت مستويات أسرع للتعافي الاقتصادي في أعقاب الجائحة وأداء اقتصادي أفضل من غيرها كانت الدول التي استثمرت في شبكات الحماية الاجتماعية, (john)

عززت الجائحة من حاجة الدول العربية إلى إصلاح شبكات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق شموليتها لتشمل عد أكبر من المستحقين. في هذا الإطار تشمل الجوانب التي يتعين التركيز عليها في هذا الإطار:

- تخصيص المزيد من الموارد لدعم الإنفاق على شبكات الحماية الاجتماعية من خلال الاستفادة من الوفورات المالية المتحققة من عدد من الإصلاحات المالية الأخرى لاسيما دعم الوقود.

- تحسين آليات استهداف الفئات الفقيرة بالاعتماد على قواعد البيانات القومية وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

- التحول من نظم الدعم العيني التي من شأنها تشويه طريقة توزيع الموارد الاقتصادية إلى نظم الدعم النقدي القائمة على آليات دقيقة للاستهداف.

- تبني نظم الدعم النقدي المشروط (Conditional Cash Transfer) لربط حصول المواطن بالدعم، بغايات قومية مثل تحسين مستويات التعليم والصحة والارتقاء برأس المال البشري، وكذلك بالانخراط في برامج للتدريب أو تأسيس مشروعات صغيرة ومتوسطة لتغيير نظرة المجتمع إلى الإعانات الحكومية بما يساهم في المجمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

- **تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية:** كافة التدخلات التي تم الإشارة إليها تحتاج إلى توفر موارد مالية لتمكين الحكومة من الإنفاق الخدمات العامة ومشروعات البنية الأساسية وضمان العمل اللائق وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية. لعل التحدي الأبرز في هذا السياق يتمثل في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي فرضتها الجائحة والتي أثرت على قدرة الحكومات على توفير الموارد المالية. لكن رغم ذلك لا تزال هناك دلائل على وجود قنوات وآليات من شأنها تعزيز قدرة السياسة المالية على توفير الموارد المالية اللازمة في هذا الإطار لعل من بينها على سبيل المثال:

✓ مواصلة إصلاحات زيادة وتنوع مصادر الإيرادات العامة:

من خلال التركيز على توسيع القاعدة الضريبية وتقليل مستويات التهرب وزيادة مستويات الامتثال الضريبي، من خلال تبني العديد من الإصلاحات في هذا الإطار على رأسها التحول نحو التحصيل الضريبي الإلكتروني والدلائل الحالية في عدد من الدول العربية يشير إلى أن هذا التحول ساهم في زيادة في مستويات القاعدة الضريبية بما يتراوح بين 15 و32 في المائة في عدد من الدول العربية. كذلك يمكن من خلال آليات الاقتصاد السلوكي تبني إصلاحات بسيطة مثل تذكير الممولين بسداد الضرائب المستحقة عليهم وحثهم على ذلك من خلال إرسال رسائل نصية على هواتفهم الجواله لزيادة مستويات الامتثال والحصيله الضريبية.

في بريطانيا، على سبيل المثال، استخدم فريق الرؤى السلوكية في الملكة الممتدة الرسائل القائمة على المعايير الاجتماعية نصها: (9 من كل 10 أشخاص في لندن يدفعون ضرائبهم في الوقت المحدد)، وهو ما ساهم في زيادة مستويات الامتثال بنسبة 15 في المائة. كذلك يبدو من الأهمية بمكان مواصلة جهود التنوع الاقتصادي لتأسيس المزيد من المشروعات التي من شأنها خلق الناتج وتوفير عدد أكبر من الوظائف وبالتالي توسيع الطاقة الضريبية. (فندوز)

علاوة على ما سبق، فكما تضررت بعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها بشكل أكبر من تبعات الجائحة على غرار قطع السياحة والفنادق والطيران، هناك قطاعات أخرى استفادت منها، يأتي على رأسها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التي حققت أرباحاً قياسية في العديد من دول العالم، فمن ثم يمكن اللجوء إلى فرض معدلات ضريبية أعلى على شركات هذا القطاع لتمويل الموازنة العامة للدولة. كما يمكن كذلك اللجوء إلى ضرائب الثروة والممتلكات لزيادة مستوى الإيرادات الضريبية المحصلة.

✓ ضبط وترشيد الإنفاق العام الجاري ورفع كفاءة الإنفاق العام الرأسمالي:

تعاني الموازنات العامة في العديد من الدول العربية من جمود جانب النفقات العامة نتيجة ارتفاع قيمة بند الأجور والتحويلات الاجتماعية وفوائد الدين العام. من ثم هناك أهمية لضبط وترشيد جانب النفقات العامة من خلال ترشيد الإنفاق الجاري لاسيما بنود الإنفاق غير الضرورية وغير ذات الصلة الكبيرة بحفز الناتج والتشغيل على غرار نفقات السفر والمؤتمرات والتدريب في ظل آليات العمل وبناء القدرات عن بعد. كما أن هناك ضرورة لتبني عدد من الدول العربية لقواعد مالية (Fiscal Rules) يتم من خلالها الالتزام بسقف محددة سواء للإنفاق الجاري أو العجز أو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن تجاوزها حتى لا تتصاعد مستويات العجز والمديونية العامة ويصبح من الصعب ضمان الاستدامة المالية وعدم تمكن الحكومة من تلبية استحقاقات العقد الاجتماعي. (قندوز)

كذلك من الضروري التركيز على زيادة مستويات كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه الدقيق للمشروعات التي من شأنها معالجة الاختناقات في جانب العرض المحلي وزيادة الناتج وفرص العمل. كما يتكامل مع ذلك بذل مساعي حثيثة لضمان شفافية ونزاهة نظم المشتريات العامة وضبط الإنفاق على بند الأجور العامة وربطه بالزيادة في معدلات الإنتاجية أو بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على غرار توجه الدول العربية مؤخراً في سياق تنفيذ إصلاحات نظم الخدمة المدنية.

✓ تبني إصلاحات كفؤة لإدارة الدين العام:

يستلزم تقوية الحيز المالي تركيز السياسة المالية على الإدارة الرشيدة للدين العام وتطوير أسواق إصدارات الدين بالعملة المحلية بما يساهم في تقليل مخاطر تزايد الاعتماد على المديونية لتقليل من أعبائها على الموازنة العامة للدولة. لعل أبرز الإصلاحات المطلوبة في هذا الإطار صياغة إستراتيجية متوسطة المدى للدين العام تتضمن مستهدفات قومية لضمان الاستدامة المالية في المدى المتوسط بما يأخذ في الاعتبار كافة التوقعات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يتعين في هذا الإطار في حالة بعض الدول العربية تبني القواعد المالية التي تقضي بوضع سقف محددة على مستويات الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وحدود قصوى لهيكلية الدين العام من حيث الآجال والعملات وتوزيع الدين العام ما بين المصادر المحلية والداخلية إلى غيرها من الاعتبارات الاحترازية الأخرى التي تضمن وجود حيز مالي يمكن الحكومات العربية من توفير موارد مالية توجه لتحقيق غايات العقد الاجتماعي. (تقرير نافذة على الإصلاح: إصلاحات نظم الخدمة المدنية في الدول العربية)

الخاتمة: إن الاستراتيجيات التالية يمكن أن تساعد الحكومات على تحقيق أهدافها:

- دعم موجه ومباشر للأسر الضعيفة، مع السماح للأسعار المحلية بالتكيف مع الأسعار الدولية تدريجياً.
- يمكن للبلدان التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة أن توسع من برامجها الأكثر فاعلية وتستفيد من الأساليب الرقمية لتحديد الأسر المؤهلة للحصول عليها مع توفير آليات للتسليم.
- يمكن للحكومات الإفراج عن الاحتياطات الغذائية للتعويض جزئياً عن نقص الإمدادات على المدى القصير، ويجب على صانعي السياسات النظر في إمكانية استخدام الذرة لإنتاج الوقود الحيوي بدلاً من الإمداد بالغذاء.
- ضرورة تجنب البلدان الإجراءات أحادية الجانب التي تزيد من أسعار الغذاء العالمية، إذ يمكن أن تكون قيود التصدير ضارة بالأمن الغذائي العالمي وتؤدي بشكل جماعي إلى نتائج عكسية، كما أنها تمثل مشكلة عندما تتعلق بالمنتجات الأولية

المشاركة في عمليات الإنتاج مثل الأغذية الأساسية، وأيضاً عندما تمتلك الاقتصادات التي تفرض القيود حصة كبيرة من السوق العالمية.

كما يمكن لهم أيضاً تقليل حوافز الإنتاج وزيادة حوافز التهريب إلى البلدان ذات الأسعار المرتفعة وأن تعمل معاً لتطوير أنظمة غذائية مستدامة وفعّالة. وأهمية اتخاذ إجراءات للتحويل إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة خاصة مع الزيادات الكبيرة في أسعار الوقود الأحفوري مع تشجيع الاستثمار فيها وزيادة كفاءة الطاقة.

استخلاص الجزائر الدروس من هذه الحرب والتحويلات الجيوسياسية والجيواقتصادية بتعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية والتصديرية من النفط والغاز، بزيادة الاستثمارات وإبرام عقود غاز طويلة الأجل، واستغلال كل القدرات الكامنة في مختلف مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية.

الزامية استغلال الوفرة المالية الحالية في ضمان أمن الطاقة الداخلي وإمدادات شركاء الجزائر، مع ضرورة إطلاق مشاريع للصناعة التحويلية الطاقية والبتروكيميائية والطاقات المتجددة.

زيادة النفقات العامة في مجالات التجهيز والاستثمار، والتحرير الجزئي للتجارة الخارجية بعد منع 2900 منتج من الاستيراد بسبب تآكل احتياطي العملة الأجنبية.

أعلنت الحكومة عن صرف منحة البطالة لأول مرة يوم 28 مارس/آذار الجاري، والمقدرة بـ13 ألف دينار (ما يقارب 100 دولار)، لفائدة أكثر من 300 ألف شاب من طالبي العمل، والقائمة مفتوحة للاستفادة وفق الشروط المحددة. كما كشفت وزارة المالية عن زيادة ثانية للأجور قبل نهاية شهر أبريل/نيسان المقبل.

تجميد كل الضرائب والرسوم حتى إشعار آخر، ولاسيما التي تضمنها قانون المالية 2022 على بعض المواد الغذائية، مع إلغاء كل الضرائب والرسوم على التجارة الإلكترونية، والهواتف المحمولة الفردية، ومستلزمات الإعلام الآلي الموجهة للاستعمال الفردي والمؤسسات الناشئة.

وقرر مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير رفع القيود الإدارية عن 109 مشاريع استثمارية، مما يسمح بدخول 491 مشروعاً جديداً حيز الخدمة.

ترتيب سلم الأولويات على مخطط عمل الحكومة بإعطاء الأهمية لمجالات حيوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي، وتحديد ما تعلق بتحقيق متطلبات الأمن الاقتصادي والطاقي والغذائي والمائي.

أهمية استكمال المشاريع المعطلة، والمضي قدماً في رقمنة كافة القطاعات وتحسين الإطار المعيشي والقدرة الشرائية للمواطنين بخلق بيئة محفزة للاستثمارات الوطنية والأجنبية، على حد وصفه.

قائمة المراجع:

- k khoori .MOF:government spending efficiency is key mitigate the economic repercussions of COVID_19 .UAE: Ministry of Finance.2020 ،
- kerry philip atiba and others john .Normal wasn t the new contact post COVID .WEF.2020 ،
- ”the impact of COVID_19 on the arab region an oppportunity to build back better2020 ”.july.
- البيان المالي التمهيدي ما قبل الموازنة للعام المالي 2021\2022. وزارة المالية. مصر، 2021.
- ”تقرير افاق الاقتصاد العربي.“ صندوق النقد العربي 2021.
- ”تقرير نافذة على الاصلاح: اصلاحات نظم الخدمة المدنية في الدول العربية.“ صندوق النقد العربي 2018.
- عبد الكريم قندوز. ”استخدام الاقتصاد السلوكي في دعم عملية صنع السياسات الاقتصادية: تجارب اقليمية و دولية.“
- صندوق النقد العربي 2021.
- قانون المالية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21_16. 30 ديسمبر, 2021. 10 6, 2022.
- كينزي سيرج. ”تأثيرات فيروس كورونا على القطاع غير الواسمي و الفقر.“ المركز المصري للفكر و الدراسات ماي, 2020.
- مشروع ميزانية الدولة. تونس: وزارة المالية، 2022.
- وزارة الاقتصاد و المالية و اصلاح الادارة. علاوة الدعم المؤقت للاسر العاملة في القطاع غير المهيكل المتضررة من فيروس كورونا. القاهرة، 2020.
- وزارة المالية السعودية , صندوق النقد العربي. ابو ظبي: الامارات العربية المتحدة، افريل 2022.